

التطورات الإقليمية والأسواق العالمية

التعليق الاقتصادي الأسبوعي، 7 شباط/فبراير 2016

الأسواق

بعد بداية سيئة في كانون الثاني/يناير، إستمر التوجه السلبي لأسواق الأسهم العالمية التي تقودها أسهم البنوك، وبخاصة في أوروبا حيث خسر مؤشر بورصة أسهم داو جونز 50 5.4% وفي اليابان حيث خسر مؤشر توبكس (Topix) 4.4%. تمكّنت الولايات المتحدة والأسواق الناشئة من احتواء الخسائر في حين تجنّبت الأسواق الإقليمية الاتجاه العالمي وتعافت بقوة بالتزامن مع أسعار النفط. وإذا توسّعنا في تركيز اهتمامنا، نلاحظ أنّ التراجع منذ بداية العام حتى اليوم في المؤشرات الرئيسية مثل مؤشرات ناسداك، راسيل 2000، هانغ سنغ ومؤشر نيكاي قد تخطّت الـ 11% وازداد الضعف في أسعار الأوراق المالية ليطال السندات الأكثر خطورة. وبدا النفط الخام شديد التقلّب الأسبوع الماضي مع انتعاشٍ مذهلٍ بعد تراجعه الأكبر خلال 7 سنوات على الرغم من أنّ رتب السلع الرئيسية أهدت الأسبوع بطريقةٍ سلبية. وفيما يخصّ أسواق العملات، تلقى الدولار ضربة قاسية بسبب الأدلة التي تشير إلى تباطؤ الاقتصاد وإمكانية تأجيل دورة رفع معدلات الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. ولا يزال الذهب يستفيد من الشعور بعدم الاطمئنان والكآبة في أسواق الأوراق المالية.

التطورات العالمية

الولايات المتحدة

- جاء مؤشر الرواتب غير الزراعية في الولايات المتحدة ضعيفاً إذ بلغ 151,000 في كانون الثاني/يناير، ما يقارب نصف الرقم الذي بلغ 292,000 في كانون الأول/ديسمبر عندما ساهم الطقس الجيد بشكلٍ استثنائيٍّ في التوظيف. وارتفع معدل البطالة إلى 4.9%.
- ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي لمعهد إدارة ISM في الولايات المتحدة من 48 في كانون الأول/ديسمبر إلى 48.2 في كانون الثاني/يناير. وتخطّى الإنتاج والطلبات الجديدة مستوى التوسع ليصلا إلى 50 للمرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر ومع ذلك، فإن انخفاض مؤشر التوظيف ومؤشر المخزون يشير إلى إمكانية تصحيح.
- تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي لمعهد إدارة ISM في كانون الثاني/يناير إلى 53.5 بعدما بلغ 55.8 في كانون الأول/ديسمبر و56.9 في الربع الرابع. تراجع مؤشر النشاط التجاري من 59,5

إلى 53،9 وسط انخفاض في الطلبات الجديدة والتوظيف وصافي الصادرات. مبدئيًا، يتوجّه قطاع الخدمات، الذي قاد النمو في العام 2015، نحو الانخفاض.

- لم يحقق الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة أي تغيير في كانون الأول/ديسمبر مقارنة مع زيادة بنسبة 0.5% في الادخار في تشرين الثاني/نوفمبر. بلغت المدّخرات أعلى نسبة لها منذ 3 سنوات.
- ارتفعت مطالبات الاعانات للبطالة الأولية 8000 لتبلغ 285،000. ارتفع المتوسط المتحرك لمدة 4 أسابيع وتؤكد النتائج أنه ليس من المرجح أن يستمرّ نمو الوظائف في الربع الأول بنفس الوتيرة كما في الربع الرابع من العام 2015.
- ارتفعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة 7.8 مليون برميل، وهو أعلى من التوقعات التي كانت تشير إلى 3.7 مليون.
- ذكرت شركة بيكر هيويز أن عدد الحفارات لتنقيب النفط في الولايات المتحدة انخفض إلى 467، أقل بـ 31 من الأسبوع الماضي، وهو أكبر انخفاض خلال 10 أشهر.
- انخفض الإنتاج الصناعي البرازيلي -11.4% على أساس سنوي في كانون الأول/ديسمبر بعدما كان -12.8% في تشرين الثاني/نوفمبر بسبب عدم القدرة على المنافسة والتوقعات الاقتصادية المتدهورة سريعًا. ظلّ التضخم في كانون الثاني/يناير في خانة العشرات إذ بلغ 10.7% على أساس سنوي، وهو تقريبًا المعدل نفسه في كانون الأول/ديسمبر.

أوروبا

- انخفض مؤشر ماركيت المركب لمديري المشتريات لمنطقة اليورو في كانون الثاني/يناير إلى -53.6 وهو أدنى مستوى من نسبة 54.3 في كانون الأول/ديسمبر. انخفضت أسعار الإنتاج إلى أدنى مستوى لها منذ آذار/مارس 2015.
- انخفضت طلبيات المصانع الألمانية -0.7% على أساس شهري (2.5% على أساس سنوي) في كانون الأول/ديسمبر، بعد ارتفاعها بنسبة 1.5% في تشرين الثاني/نوفمبر (على أساس سنوي 2.1%). بدت طلبيات المصانع الألمانية متنامية بفضل الطلب النشط من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وضعف اليورو، ولكن هذه الدوافع تتضاءل الآن.

- انخفضت أسعار المنتجين في منطقة اليورو بنسبة 3% على أساس سنوي في كانون الأول/ديسمبر، وذلك بعد انخفاض بنسبة 3.2% في تشرين الثاني/نوفمبر.
- انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 10.4% في كانون الأول/ديسمبر بعدما سجّل 10.5% في تشرين الثاني/نوفمبر و11.4% في العام السابق.
- ارتفعت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بشكل ملحوظ ومفاجئ بنسبة 0.3% على أساس شهري (1.4% على أساس سنوي) في كانون الأول/ديسمبر بعد بقائها ثابتة في تشرين الثاني/نوفمبر (1.6% على أساس سنوي).
- بلغ مؤشر أسعار المنازل في المملكة المتحدة "هاليفاكس" (Halifax) 1.7% على أساس شهري في كانون الثاني/يناير، بعد زيادة بنسبة 2% في كانون الأول/ديسمبر. ارتفع المؤشر بنسبة 9.7% على أساس سنوي منذ 3 أشهر حتى يناير بعد أن ارتفع 9.5% خلال الثلاثة أشهر السابقة.

آسيا والمحيط الهادئ

- أعلن بنك الشعب الصيني اتخاذ إجراءات جديدة لدعم سوق العقارات إذ سيتم تخفيض الدفعة المقدّمة لمشتري مسكن للمرة الأولى إلى 20%، بعدما كانت 25% في حين ستخفض دفعة لمشتري مسكن للمرة الثانية إلى 30% بعدما كانت 40%.
- ارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع في الصين (Caixin-Markit) إلى 52.4 في كانون الثاني/يناير بأسرع وتيرة له في ستة أشهر، بعد انخفاض دام 17 شهر إذ بلغ 50.2 في كانون الأول/ديسمبر.
- انخفضت ثقة المستهلكين في اليابان إلى 42.5 في كانون الثاني/يناير بعدما كانت 42.7 في كانون الأول/ديسمبر. وانخفض مؤشر شعور المستهلكين المتعلق بالمعيشة والتوظيف ونمو الدخل.
- تعهد حاكم بنك اليابان كورودا اعتماد سياسة سعر الفائدة السلبية بشكل أكبر منوّهًا أنه ما من حدٍّ لتخفيفها.
- نمى الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي إلى 5.04% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2015، مقارنة مع 4.79% في الربع الرابع بفضل زيادة 7.3% في الإنفاق العام على أساس سنوي.

- بدأت كوريا الجنوبية خطة تخفيض تبلغ 31 ترليون وان كوري (17.4 مليار دولار) وسط انخفاض ساحق في صادراتها. سيرتفع الإنفاق العام في الربع الرابع من 6 ترليون وان كوري ليصل إلى 144 ترليون وان كوري فيشكّل الإنفاق العام 40٪ في الربع الأول.
- تقلص الفائض التجاري الشهري الكوري إلى 5.3 مليار دولار أمريكي في كانون الثاني/يناير بعدما بلغ 7 مليار دولار. انخفض التضخم في كانون الأول/ديسمبر إلى 0.8٪ في كانون الثاني/يناير على أساس سنوي بعد زيادة 1.3٪ في كانون الأول/ديسمبر.
- ارتفع مؤشر أسعار المستهلك التايواني بنسبة 0.8٪ على أساس سنوي في كانون الثاني/يناير مقارنة مع زيادة على أساس سنوي بنسبة 0.1٪ في كانون الأول/ديسمبر، بفضل أسعار فائدة أقوى، في حين انخفضت تكاليف النقل.
- انخفض الميزان التجاري الماليزي إلى 8 مليار رينغيت ماليزي في كانون الأول/ديسمبر بعدما كان في تشرين الثاني/نوفمبر 10.2 مليار رينغيت ماليزي بفضل النمو السنوي في الصادرات الذي بلغ 1.4٪ وكسب 3.2٪ في الواردات.
- ظلت تجارة التجزئة في استراليا ثابتة في كانون الأول/ديسمبر بعد ارتفاعها بنسبة 0.4٪ في تشرين الثاني/نوفمبر، وارتفع الميزان التجاري الشهري في استراليا إلى 3.5 مليار دولار أسترالي في كانون الأول/ديسمبر بعدما بلغ العجز في تشرين الثاني/نوفمبر 2.7 مليار دولار أسترالي.
- انخفض معدل البطالة في نيوزيلندا بنسبة 5.3٪ في الربع الرابع من العام 2015 بعدما كان 6٪ في الربع الثالث من العام 2015.

خلاصة: انطفأ بصيص الأمل الوحيد المتبقي في الاقتصاد العالمي، بعدما فقد سوق العمل في الولايات المتحدة قسماً من وميضه، مما يؤكد التدهور البطيء في آفاق النمو. بدأ الاحتياطي الاتحادي دورة رفع أسعار الفائدة في كانون الأول/ديسمبر مبنيةً على قوة سوق العمل في الولايات المتحدة مع احتمال أنّ يولّد التوظيف الكامل عاجلاً أو آجلاً إرتفاع في الاجور الأجور في ويدفع التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدفها الطويل الأمد. وقد أصبح السيناريو هذا موضع تساؤل إذ أعرب الأسبوع الماضي رئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، السيد دادلي عن مخاوفه من أن الأوضاع المالية قد ضاقت منذ أن رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة وأن الدولار القوي يسيء على نحو غير ملائم قطاع الصناعات التحويلية. ليس جلياً كيف ستمكّن سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي التكيّف مع الواقع المتقلّب إذ يقوّض عدم اليقين هذا الأسواق المالية.

التعليق الاقتصادي الأسبوعي، 7 شباط/فبراير 2016

- أشار وزير المالية البحريني أنه يتم التخطيط لخطوات التقشف (وفقًا لتوصيات صندوق النقد الدولي) للحدّ من العجز في الميزانية، وكشف أيضًا أن البلاد تهدف لتحقيق التوازن في ميزانيتها "في غضون ثلاث دورات الميزانية" (أي 6 سنوات، كما وُضعت خطط الميزانية لمدة 2 سنة). وجاء هذا البيان عقب تحذير من قبل مسؤولي صندوق النقد الدولي يفيد أنّ "الهشاشة الخارجية والمالية ازدادت، وضعُفت ثقة المستهلك والمستثمرين... وهناك حاجة ماسّة لتعديل مالي كبير لاستعادة الاستدامة المالية، والحدّ من نقاط الضعف، وتعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين."
- انكماش مؤشر مديري المشتريات في مصر للشهر الرابع على التوالي إلى 48 في كانون الثاني/يناير مقارنةً مع 48.2 في كانون الأول/ديسمبر مع تراجع طلبات التصدير والانتاج. هناك انخفاض في جميع المجالات: انخفض المؤشر الفرعي لطلب التصدير الجديد إلى 40.2 في كانون الثاني/يناير (كانون الأول/ديسمبر: 43.5)، وانخفضت الطلبات الجديدة إلى 47.7 (48.8) ومؤشر الانتاج الفرعي إلى 46.1 (48.2).
- ارتفع المعروض النقدي M2 في مصر لتبلغ نسبته 18.6% على أساس سنوي ليبلغ 1.9 تريليون جنيه في نهاية كانون الأول/ديسمبر، وفقًا لبيانات البنك المركزي.
- من المرجح أن يعوم بنك الاستثمار القومي في مصر أسهمه على بورصة القاهرة، بعد أن أعلن بنك الاستثمار القومي الذي تديره الدولة، والذي يملك حصة 91.5%، عن خطته لتعويم بعض أسهمه.
- يحتاج العراق إلى 1.56 مليار دولار هذا العام لتمويل الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب ضد الدولة الإسلامية إذ نزح أكثر من 3.3 مليون شخص منذ العام 2014.
- يبلغ عدد سكان الأردنّ 9.5 مليون، من بينهم 2.9 مليون غير أردنيين. ووفقًا للإحصاء، يشكل السوريون 46% من غير الأردنيين المقيمين في البلاد و13.2% من إجمالي عدد السكان.
- ستهيمن المناقشات حول خفض الدعم في الكويت هذا الأسبوع: من المقرّر أن يجتمع مكتب مجلس النواب مع اللجنة الاقتصادية لمجلس التخطيط الأعلى اليوم (7 شباط/فبراير)، لمناقشة ترشيد

الدعم على الخدمات العامة. سيناقش مجلس النواب هذه القضية فيما بعد في 9 شباط/فبراير في لقاء مفتوح.

- ارتفع مؤشر مديري المشتريات في لبنان إلى أعلى مستوياته خلال 6 أشهر من 49.1 في كانون الثاني/يناير (كانون الأول/ديسمبر: 47.9)، بدعم من الانتاج والطلبات الجديدة التي التي انخفضت بوتيرة أقل منذ تموز/يوليو الماضي. ولكن انخفضت طلبيات التصدير الجديدة للشهر السادس على التوالي وهي في أشد معدلات الانخفاض منذ تشرين الأول/أكتوبر.
- ارتفعت قروض التجزئة والقروض الشخصية في لبنان 3.25% على أساس سنوي، وبلغت قيمتها أكثر من 17 مليار دولار في نهاية العام 2015، وفقاً لرئيس جمعية مصارف لبنان.
- باتت ثقة المستهلك في لبنان في ركود في النصف الثاني من السنة المالية 2015 إذ سجل مؤشر الثقة متوسط بلغ 36.9 في الربع الرابع من العام 2015 (الربع الثالث: 39.5) و2.5% فقط من اللبنانيين الذين تمّ إحصائهم يشعرون بأنّ ثقة المستهلك ارتفعت في النصف الثاني من السنة المالية، وهو أدنى معدّل منذ بدء المسح في العام 2007.
- أكد محافظ البنك المركزي العماني التزاماً قوياً بربط عملته بالدولار، بعد أن انخفض الريال إلى أدنى مستوى له في السوق الآجل لمدة عشر سنوات.
- تناقش البنوك التجارية في قطر احتمال خفض سعر إعادة الشراء Repo مع البنك المركزي، نظراً لتشديد شروط السيولة الحالية. وكان معدّل الريبو Repo 4.5% منذ آب/أغسطس 2011 ويطالب المصرفيون بتخفيضه ما بين 2،0-2،5%، وفق وكالة رويترز.
- ربحية البنوك القطرية : كشفت وكالة ستاندرد آند بورز أن نمو الإقراض المتباطئ والخسائر الائتمانية المتزايدة (وبخاصة في مجال المقاولات) يمكن أن تلقي بثقلها على ربحية البنوك القطرية هذا العام.
- تراجع المؤشر السعودي لمديري المشتريات PMI الى مستوى قياسي جديد بلغ 53.9 في كانون الثاني/يناير بعد تسجيل أدنى مستوى له سابقاً وهو 54.4 في كانون الأول/ديسمبر. وكان معدل نمو الصادرات الأبطأ على الاطلاق، وتمّ رصد نمواً ضعيفاً نسبياً في الناتج والتوظيف وشراء المدخلات. الصناعية.

- يقدر بنك سامبا أنه يمكن أن تحصل السعودية، على فرض أن معدل ضريبة القيمة المضافة هي 5٪، على إيرادات إضافية تصل إلى 35 مليار ريال أو حوالي 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018.
- زادت التحويلات من المملكة العربية السعودية 2.3٪ على أساس سنوي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق لتبلغ 156.9 مليار ريال في العام 2015.
- تشكل عقود النفط والغاز في المملكة العربية السعودية ثلاثة أرباع مجموع العقود في الربع الثالث، وبلغت 60.9 مليار ريال، وفقاً لمؤشر عقود البناء للبنك الأهلي للربع الثالث من العام 2015. ويتلو ذلك قطاع العقارات السكنية (10٪ من إجمالي العقود) وقطاع الطاقة (2.7 مليار ريال).
- وفي المملكة العربية السعودية، يأتي حوالي 38٪ من التمويل المصرفي من البنوك الإسلامية و28٪ من النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، بحسب شركة فيتش. وهناك أربعة بنوك متوافقة تماماً مع الشريعة الإسلامية في حين توفر 8 بنوك أخرى مزيج من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتقليدية.
- يبحث حكام دول مجلس التعاون الخليجي في الاستفادة من سوق القروض العالمي، وفقاً لدراسة لبنك الكويت الوطني حول سوق الدين في دول مجلس التعاون الخليجي. و أفاد التقرير أن قطر تسعى إلى 10 مليار دولار، بينما تتطلع عمان لنحو 1 مليار دولار أمريكي. كان نشاط إصدار الديون قوياً في العام 2015 بفضل نشاط الديون السيادية. في نهاية عام 2015 أنهى العائد على سندات دبي 2021 وقطر 2022 المستحقة بمعدل 3.64٪ (ثابت على أساس سنوي) و2.81٪ (منخفضاً 19 نقطة أساس)
- تمثل الحروب والإرهاب وأسعار النفط المنخفضة عوامل دفعت بانخفاض نمو منطقة الشرق الأوسط إلى 2.6 ٪ فقط في العام 2015، وفقاً للبنك الدولي. ويقدر التقرير الجديد أن خمس سنوات من الحرب في سوريا وتدابيرها اللاحقة على البلدان المجاورة قد كلفت المنطقة حوالي 35 مليار دولار من الناتج المفقود (وفق أسعار العام 2007)، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي في سوريا ذلك العام.

- سجل مؤشر مديري المشتريات الإمارات العربية المتحدة PMI أدنى مستوى له خلال 46 شهر وهو 52.7 في كانون الثاني/يناير (كانون الأول/ديسمبر: 53.3)، وبلغ الانتاج أدنى مستوى منذ 27 شهر وكان معدل التوظيف الأبطأ منذ حوالي أربع سنوات. استمرّ هذا الاتجاه في التباطؤ إذ كان الأداء خلال الربع الرابع من العام الماضي، وهو 53.9، الأضعف في المتوسط في أكثر من ثلاث سنوات.
- من المتوقع أن ينمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل 3.5% أو أكثر هذا العام، وفقاً لوزير الاقتصاد، نظراً للتأثير المحدود لانخفاض الأسعار على الاقتصاد إذ يساهم القطاع غير النفطي بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي. وكشف الوزير أيضاً أنه من المرجح أن تتراوح معدلات ضريبة القيمة المضافة بين 3-5%، اعتباراً من عام 2018.
- نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في أبو ظبي إلى 209 مليار درهم في الربع الثالث. كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.5% على أساس سنوي إذ بلغ 200 مليار درهم. وظلت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بنسبة 65% في الربع الثالث وهي أكبر نسبة مساهمة مسجلة لدى هذه الأنشطة في تاريخ الإمارة.
- بلغ حجم التجارة غير النفطية في الإمارات العربية المتحدة 729 مليار درهم من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، وهو رقم ثابت مقارنة مع العام الماضي. خلال هذه الفترة، ارتفعت الواردات بنسبة 2%، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 25%. تصدر الذهب الأصلي والذهب شبه المصنوع قائمة السلع المستوردة (15% من إجمالي الواردات غير النفطية)، في حين جاءت المركبات في المرتبة الثانية (7%).
- كشفت التقديرات الرسمية من دائرة السياحة في دبي أن الإمارة استقطبت أكثر من 14.2 مليون زائر لليلة واحدة في العام 2015 (نمو سنوياً بنسبة 7.5%). وبلغ عدد السياح من دول مجلس التعاون الخليجي 3.3 مليون (+ 12.8%)، وتمثّل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان 1.53 مليون و1 مليون سائح على التوالي. وأصبحت الهند المصدر الأهم لسوق السياحة في دبي لأول مرة إذ بلغ عدد زوارها من 1.6 مليون سائح.

- بقي مطار دبي أكثر المطارات ازدحامًا للركاب الدوليين، إذ وصلت حركته إلى 78 مليون في العام 2015 مقابل 70.5 مليون في العام 2014، بدعمٍ من زيادة شركات الطيران والطرق الجديدة. وحافظت الهند على مكانتها باعتبارها من أكبر بلدان المقصد في دبي العام الماضي، مع 10.4 مليار راكبًا (+17٪). كما يتم توسيع مطار دبي الدولي لاحتواء 118 مليون راكب سنويًا بحلول العام 2023، أي أكثر بـ 18 مليون راكب من الحد الأقصى المقرر سابقًا وهو 100 مليون راكب، بحسب الرئيس التنفيذي، كما تهدف "بوليصة تأمين" إلى تعويض عن أي تأخير في توسيع مطار آل مكتوم الدولي.
- تواصل الإمارات سعيها لتكون العلامة التجارية الأكثر قيمة في مجال الطيران، وفق تقرير المالية العلامة التجارية: مع تقييم علامتها التجارية بـ 7.7 مليار دولار أمريكي، جاءت في المرتبة 171 في التقرير الذي يصنّف العلامات التجارية العالمية الـ 500. كانت حاملة الطائرات الأمريكية دلتا ثاني شركة طيران الأكثر قيمة وجاءت في المرتبة 218، تليها الخطوط الجوية الأمريكية (227)، الخطوط الجوية البريطانية (316)، الخطوط الجوية المتحدة (327)، طيران الصين (364)، خطوط ساوث ويست الجوية (426)، الخطوط الجوية القطرية (450) والخطوط الجوية في شرق الصين (464).
- ازداد زوار دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المملكة المتحدة بنسبة 32٪ على أساس سنوي ليبلغ عددهم 260000 في كانون الثاني/يناير-أيلول/سبتمبر من العام الماضي، في حين بلغ الإنفاق 3٪ ليصل إلى 437 مليون، وفق مسؤول السياحة في المملكة المتحدة.
- أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة إنشاء محاكم متخصصة للتعامل مع النزاعات وحقوق الملكية الفكرية والشكاوى الصغيرة. وقد تمّ تعيين محكمة الملكية الفكرية في محكمة أبو ظبي الابتدائية.

بقلم الدكتور ناصر السعيد